خبراء بمؤتمر في لندن: اسرائيل تخنق الاقتصاد الفلسطيني.. المجتمع الدولي يعاقب الضحية وليس المجرم.. ولا سلام دون اقتصاد فاعل ومستقل

لندن ـ «القدس العربي» ـ من سمير ناصيف:

قال السفير الفلسطيني مانويل حساسيان، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة المتحدة، ان امريكا والمجتمع الدولي ساهما ويساهمان في معاقبة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للقمع والاحتلال عن طريق فرض العقوبات على حكومته وابنائه بدلا من معاقبة اسرائيل التي تمارس الاحتلال المستمر ضده وتقوض اقتصاده وبنيته التحتيه وتدفعه نحو الفقر والانقسام.

واعتبر حساسيان، في كلمته الافتتاحية لمؤتمر «الاقتصاد الفلسطيني، الماضي والحاضر والمستقبل» الذي نظمته الجمعية الفلسطينية في مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية (سواس) بجامعة لندن بالاشتراك مع «معهد الشرق الاوسط» في الكلية يومي 27 و28 من الشهر الجاري، بان هذا التصرف الدولي الخاطئ يشكل سابقة تاريخية في العلاقات الدولية.

وطالب السفير الفلسطيني المشاركين في المؤتمر تقديم اقتراحات حول ماذا يمكن ان يفعله الفلسطينيون لمواجهة الحالة التي وصلوا اليها بعد ان اصبحت اكثرية سكان المناطق الفلسطينية تعيش دون مستوى الفقر الذي تحدده مؤسسات الامم المتحدة المعنية، فيما تستمر اسرائيل بغزو الاراضي الفلسطينية وتدمير مؤسساتها عندما تشاء وتقوم باحتجاز الاموال المخصصة للفلسطينيين من الضرائب المفروضة على العمليات الاقتصادية المتعلقة بهم وفرض وجهة استعمال اي اموال تفرج عنها.

وقال انه المستوى المرتفع جدا لقدرة الشعب الفلسطيني على احتمال المصاعب، الا انه اذا لم يساهم المجتمع الدولي في وضع اسس لاقتصاد فلسطيني قابل للحياة في الدولة الفلسطينية التي يقول انه يرغب بانشائها، فان المزيد من العنف بانواعه المختلفة سيحدث وسيكون ضارا للجميع وخصوصا للسلام في المنطقة.

من جهته قال الدكتور عاطف قبرصي، الاستاذ في جامعة ماكماستر والذي حاضر في جامعات كندية وامريكية مرموقة وعمل في مناصب عالية في منظمة الامم المتحدة آخرها نائب مدير منظمة الاسكوا في بيروت، ان الاقتصاد الفلسطيني في علاقته مع الاقتصاد الاسرائيلي اصيب بحالة «اجتراف خلفي» فبدلا من ان تسمح اسرائيل، الدولة القوية اقتصاديا بالنسبة اليه، بنموه، فعلت العكس تماما وساهمت في خنقه. ومثل هذه الحالة لن تسمح بتنفيذ اي خطة سلام بين الشعبين.

واضاف انه بدلا من ازالة التعريفات الجمركية والضرائب على البضائع المنتجة فلسطينيا وعلى العمال الفلسطينيين، فان اسرائيل زادتها ثم قررت احتجاز الاموال الناتجة عنها.

وبدلا من ان تساهم اسرائيل في نشوء بنية اقتصادية فاعلة يستفيد منها الفلسطينيون ويتشجعون على العمل الزراعي والتجاري تحت مظلتها فعلت العكس. فقد منُع الفلسطينيون من استيراد معدات رخيصة الثمن من دول آسيا لاعمالهم الزراعية، وفرض عليهم شراؤها باسعار اغلى من اسرائيل. كما لم يسمح لهم باستيراد بعض المعدات المستعملة التي تناسب قدراتهم الشرائية. وعندما فتحت اسرائيل ابوابها للعمال الفلسطينيين دفعت لهم اجورا متدنية جدا وساهمت في عدم تمكنهم من العمل في اراضيهم وتحكمت بمصيرهم الاقتصادي، فتارة تسمح لهم بالعمل وتارات تقفل المعابر وتتركهم بلا مدخول. وبالتالي لم تنشأ سوق اقتصادية فلسطينية.

هذا بالاضافة الى استيلاء اسرائيل على اراضيهم للاستيطان وعلى مياههم، فصارت المداخيل الفلسطينية تستعمل للاستهلاك في السوق الاسرائيلية بدلا من استعمالها في الاستثمار الزراعي او التجاري في فلسطين. وتم تعطيل عمل المصارف، وزيادة القيود البيروقراطية عليها وعلى باقي القطاعات، وكل ذلك من اجل تعطيل نشوء اقتصاد فلسطيني. وهكذا اصبح الاقتصاد الفلسطيني خاضعا لمشيئة اسرائيل ونشأت حالة اعتماد شبه كلي عليها.

واصبح العامل الفلسطيني، حسب قبرصي، مضطرا اما العمل في اسرائيل حسب شروطها او الهجرة الى دول عربية وخليجية. وتقلص اي سوق فلسطيني نشأ في التسعينات الى حجم اصغر مما كان عليه، حتى اصبح وكأنه غير موجود.

واوضح قبرصي بانه لا يمكن اعتماد حل الدولتين طالما استمر الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والهيمنة الاسرائيلية الاقتصادية على فلسطين بهذا الشكل.

اما الدكتور عادل سمارة، المستشار الاقتصادي الفلسطيني الذي عمل في مناصب مختلفة في الامم المتحدة ويقيم حاليا في رام الله، فاوضح بأن الفلسطينيين الذين يعانون من الضغوط الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية هم في اكثريتهم الفلسطينيون الفقراء الذين لم يستطيعوا الهجرة الى الخارج. واتهم سمارة بعض الفلسطينيين الاغنياء بالمساهمة في تمرير المشاريع السياسية والتسويات التي لا تفيد فلسطين وشعبها في المدى البعيد. واكد انه يفضل حل الدولة الواحدة على حلول الدولتين غير العادلة بالنسبة الى الطبقة العاملة الفلسطينية والفلسطينيين عموما.

وأسف سمارة لاضطرار عدد كبير من العمال الفلسطينيين للعمل كادوات للسلطة الفلسطينية واستخباراتها، ولعدم نشوء احزاب سياسية تمثل الطبقة العاملة الفلسطينية، وقال ان ما هو موجود حاليا من تمثيل سياسي في فلسطين انشئ للحلول مكان الطبقات الاجتماعية ودورها.

ونفى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني العاملة حاليا في الاراضي الفلسطينية. وقال ان الانظمة العربية الغنية تقدم الاموال الضخمة لتحمي سياسات السلطة الفلسطينية التي تعتمد مساومات وتنازلات وكذلك لخصومها الذين يعتمدون سياسات طائفية.

واعتبر سمارة بان التصويت لخصوم السلطة او للسلطة نفسها هو تصويت للطبقة البورجوازية الفلسطينية فيما يغيب تمثيل الطبقة العاملة وتغيب الاجندات الاجتماعية والسياسية لحمايتها من الفقر والجوع.

وعبر عن تحفظه الشديد ازاء اجراء انتخابات اشتراعية في ظل الاحتلال. وتمنى نشوء الصراع الطبقي بدلا من الصراعات والنزاعات القومية والطائفية التي تساهم في استمرار الاحتلال.

وقدم الدكتور صالح جلاد، نائب رئيس شركة سي. سي. سي احدى الشركات الداعمة للمؤتمر، احصائيات تثبت انهيار الوضع البشري في فلسطين في السنوات السبع الاخيرة.

واوضح بان حوالي 62 في المئة من الفلسطينيين الذين يقيمون في ظل الاحتلال يعيشون دون خط الفقر، حسب المقاييس الدولية. واشار الى انه اذا لم تتغير هذه الاوضاع فان الفلسطينيين سائرون الى مذبحة اقتصادية ـ بشرية.

واكد جلاد بان الامراض الجسدية والنفسية تتزايد لدى ابناء الشعب الفلسطيني بالاضافة الى تصاعد نسب البطالة في مجتمع يضم 57 في المئة من سكانه اشخاصا دون التاسعة عشرة من اعمارهم. وأوضح بانه شخصيا استثمر في مشاريع سياحية في فلسطين، حتى انه كان اكبر المستثمرين في حجم استثماراته، ولكنه تساءل ماذا يمكن للمردودات ان تكون في مجتمع يعيش سكانه كلاجئين في وطنهم؟

وتحدثت سارة روي، الباحثة في مركز دراسات الشرق الاوسط في جامعا هارفرد الامريكية التي عملت في غزة والضفة الغربية منذ عام 1985 والفت كتبا عديدة عن معاناة الفلسطينيين، عن مزارع فلسطيني رأته يرمي محصوله من البرتقال في البحر على شواطئ غزة لان اسرائيل منعته من تصديره، وفضل الا يتعفن جهده والا تدوسه اقدام المارة.

وقالت ان هذا المشهد المؤسف يلخص وضع مزارعي فلسطين والراغبين بانشاء اقتصاد فلسطيني يعيشون هم وابناؤهم من خيراته. واكدت بان اسرائيل تستخدم حاليا «الخنق الاقتصادي لفلسطين» كسلاح سياسي اكثر من اي وقت في الماضي، وانها تعمق فصل اقتصادها عن الاقتصاد الفلسطيني وتريد تحويل قضية نشوء الدولة الفلسطينية الى قضية مساعدات انسانية للفلسطينيين اي انها تخلت عن فكرة نشوء دولة فلسطينية لها اقتصاد مستقل.

ارتفاع صادرات التكنولوجيا المتطورة الاسرائيلية بنسبة 20 % في 2006 لتتجاوز 14 مليار دولار

■ القدس ـ رويترز: قال اتحاد المصنعين الاسرائيليين امس الاحد ان صادرات اسرائيل من التكنولوجيا المتطورة ارتفعت 20 بالمئة لتصل الى 14,1 مليار دولار في عام 2006.

وحققت الصادرات الصناعية نموا حقيقيا بنسبة 1,5 في المئة لتصل قيمتها الى 7,7 مليار دولار في الربع الاخير.

وارتفعت الصادرات الصناعية باستثناء الالماس خلال عام 2006 بمجمله في المئة مقارنة بعام 2005 لتصل الى 29,3 مليار دولار.

وأشار الاتحاد الى أن أرباح الصادرات تراجعت بسبب ارتفاع قيمة العملة الوطنية (الشيكل) ثمانية في المئة أمام الدولار. وأضر هذا بالشركات التي اضطرت لتحويل الدولار الى شيكل لدفع الاجور في اسرائيل.

وأدى ارتفاع قيمة الشيكل ثمانية في المئة أمام الدولار في عام 2006 الى زيادة أسعار المنتجات الاسرائيلية في الخارج الامر الذي أضر بالشركات التي تصدر منتجاتها بشكل أساسي الى الولايات المتحدة.

وقال الاتحاد ان الصادرات الى آسيا والولايات المتحدة تراجعت بشكل طفيف في 2006 وسجلت المبيعات للاتحاد الاوروبي ارتفاعا هامشيا.

هبوط أرباح بيت التمويل الخليجي 24,8 %

■ المنامة ـ رويترز: أعلن بيت التمويل الخليجي ومقره البحرين امس الاحد أن صافي أرباحه في الربع الاخير من 2006 بلغ 36,1 مليون دولار وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 24,8 في المئة عن العام السابق، قائلا ان عائدات بعض المشاريع التي يجري تنفيذها لم تسجل.

وقالت الشركة في بيان ان أرباح مجمل العام ارتفعت 51 في المئة الى 212 مليون دولار واقترح مجلس الادارة توزيعات نقدية على حملة الاسهم نسبتها 63 في المئة اضافة الى 12 سهما مجانيا لكل 100 سهم يملكونها.

وقال بيتر بانايوتو نائب الرئيس التنفيذي للشركة لرويترز ان السبب في أن هناك تراجعا فيما يبدو هو أن هناك مشاريع يجري تنفيذها مشيرا الى أن المسألة مرتبطة بتوقيت صدور نتائج الربع الاخير. وأضاف أن المشاريع التي يجري تنفيذها ستحقق أرباحا قوية في الربع الاول من العام الجاري.

وفي كانون الاول (ديسمبر) قالت الشركة انها قد تستثمر مليار دولار في الصين هذا العام وقد تزيد الى مثلين أو ثلاثة أمثال استثماراتها في الهند وقيمتها مليارا دولار.

وللشركة عدة مشاريع استثمارية عديدة في منطقة الخليج ولاسيما في مجالي البنية الاساسية والعقارات. كما لها استثمارات في الاردن والمغرب. وقالت الشركة انها تدرس مشاريع أخرى في اسيا وأوروبا.

تراجع ارباح دبي للاستثمار بالربع الماضي

■ دبي ـ رويترز: سجلت الارباح ربع السنوية لشركة دبي للاستثمار وهي أكبر شركة اماراتية قابضة متنوعة الانشطة أول تراجع فيما لا يقل عن عام ونصف العام.

ونزل صافي الربح في الاشهر الثلاثة المنتهية في 31 كانون الاول (ديسمبر) بنسبة 17,4 في المئة الى 246,5 مليون درهم (67,13 مليون دولار) مقارنة مع 301,54 مليون درهم في نفس الفترة من العام السابق. ولم تقدم الشركة بيانات فصلية وقامت رويترز بحسابها وفقا للبيانات السنوية التي نشرت في موقع سوق دبي المالي على الانترنت.

وذكرت الشركة ان ارباح العام بالكامل ارتفعت بنسبة 45 في المئة الى 991,3 مليون درهم أو 0,61 درهم للسهم مقارنة مع 684,1 مليون درهم او 0,52 درهم للسهم في عام 2005.

وزادت الايرادات بنسبة 34,5 في المئة الى 2,07 مليار درهم. وذكر موقع الشركة ان دبي للاستثمار التي تساهم فيها حكومة دبي تملك حصصا في 37 شركة من بينها زجاج الامارات.

الدولار يساوي 3,672 درهم.

ارتفاع عائدات اليمن النفطية الى 4 مليارات دولار العام الماضي

■ عدن ـ رويترز: أظهر تقرير للبنك المركزي اليمني السبت ان عائدات تصدير النفط ارتفعت الى 4,14 مليار دولار من 3,114 مليار دولار في العام قبل الماضي.

وقال التقرير ان حصة الحكومة اليمنية من انتاج النفط الخام ارتفعت خلال العام الماضي الى 63,71 مليون برميل من 60,46 مليون برميل في عام 2005.

وارجع محللون محليون نمو العائدات الى ارتفاع متوسط احتساب سعر البرميل المصدر للخارج. وذكر التقرير ان سعر الخام اليمني خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) الى كانون الاول (ديسمبر) 2006 احتسب في المتوسط بسعر 62,99 دولار للبرميل مقارنة مع 51,52 دولار في العام الذي سبقه.

وتشكل حصة صادرات النفط الخام التي تحصل عليها الحكومة اليمنية بموجب اتفاقات اشلراكة في الانتاج مع الشركات الاجنبية المنتجة نحو 70 في المئة من موارد الموازنة العامة للدولة وحوالي 63 في المئة من اجمالي صادرات البلاد و30 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي. واليمن منتج محدود للنفط وينتج بين 380 ألف و400 ألف برميل يوميا حاليا.

الجزائر: 200 مليون دولار عائدات السياحة في 2006

■ الجزائر ـ اف ب: اعلن وزير السياحة الجزائري نور الدين موسى السبت في الجزائر ان السياحة الجزائرية حققت 200 مليون دولار من العائدات في 2006.

واوضح الوزير ان السياحة وفي غالبيتها صحراوية، حققت 175 مليون دولار في 2005.

وقال الوزير الجزائري ان السياحة تمثل ما نسبته 20 % من العائدات غير النفطية وهو ما يشجع على الاستثمار في هذا القطاع.

وتبذل الجزائر جهودا لتنمية القطاع السياحي مستندة الى السياحة الصحراوية التي تريد ان تجعلها محركا لتوسعها السياحي في السنوات المقبلة.

وتعرضت السياحة في الجزائر خلال العقد الماضي لتداعيات المواجهات الدامية بين قوى الامن والمجموعات الاسلامية المسلحة.

ارباح البنك العربي تصعد بنسبة 32 % وتسجل اعلى معدل منذ انشائه قبل 77 عاما

عمان ـ «القدس العربي»:

اعلنت مجموعة البنك العربي امس الاحد ان ارباحها عن السنة المالية 2006 بلغت (قبل الضرائب) 790 مليون دولار أمريكي، وهي أعلى أرباح تحققها المجموعة منذ تأسيس البنك عام 1930. ورأت المجموعة ان هذه الارباح «تؤكد مجددا نجاعة الاستراتيجية التي تبناها وينفذها البنك بالاضافة الى سلامة السياسات المصرفية والتمويلية والاستثمارية التي يتبعها البنك العربي ومجموعته المصرفية في مختلف اماكن تواجده حول العالم».

وبلغت أرباح البنك العربي ش م ع بعد الضرائب 263,3 مليون دينار أردني (371,37 مليون دولار) عن السنة المالية 2006 مقابل 200,1 مليون دينار عن السنة المالية السابقة أي بزيادة قدرها 63,2 مليون دينار وبنسبة 31,6 % .

وقد رفع مجلس الادارة في اجتماعه الاسبوع الماضي برئاسة عبد الحميد شومان، رئيس مجلس الإدارة/المدير العام للبنك، توصية الى الهيئة العامة العادية المزمع عقدها يوم الجمعة الموافق 30 اذار (مارس) المقبل بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بنسبة 25 % من رأس المال.

وقال شومان ان ارتفاع أرباح مجموعة البنك العربي قبل الضرائب بنسبة 24,1 % في نهاية العام الماضي بالمقارنة مع ارباح العام 2005 البالغة 636,5 مليون دولار أمريكي يعتبر تطورا نوعيا لاداء البنك وعملياته التشغيلية.

واكد شومان ان غالبية ايرادات البنك العربي هي ناتجة عن العمليات التشغيلية، والاعتماد على مصادر التمويل الذاتية، مشيراً الى ان الابداع في ادارة الاموال واستخداماتها قد اثمر ارباحاً وقوة مصرفية وتمويلية في مختلف المؤشرات المالية والتمويلية والاستثمارية للبنك العربي، بالرغم من ان استغلال الزيادة الجديدة في رأس المال ما زال في مراحله الاولية ولم ينعكس بعدالة على نتائج البنك. واضاف ان البنك العربي زاد من حصته في سوقي الودائع والاقراض حيث بلغ مجموع ودائع العملاء في نهاية العام الماضي 21,8 مليار دولار، مقارنة مع 19,3 مليار دولار في نهاية العام قبل الماضي أي بزيادة 12,8 % .

كما زاد البنك العربي من نشاطاته في سوق التسهيلات الائتمانية والقروض حيث بلغ صافي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء في نهاية العام الماضي 14,2 مليار دولار، اي بزيادة قدرها 2,4 مليار دولار وبمعدل نمو قدره 20,8 % عن نهاية العام العام السابق.

واضاف شومان ان زيادة انشطة البنك العربي في سوقي الاقراض والودائع الى مجموعة البرامج والمنتجات المصرفية التي اعلن عنها البنك العربي خلال العام الماضي والتي لقيت استحساناً كبيراً حيث ساهم البنك في تنمية الادخارات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمارات وتحسين استخدامات الاموال.

واعتبر المدير العام للبنك ان العام 2006 شهد تحولاً نوعياً في اعمال البنك العربي ومجموعته المصرفية، حيث ضاعف رأس المال في اكتتاب خاص ووسع نطاق عملياته افقياً ورأسياً، واعاد هيكلة تواجده في اوروبا وذلك باطلاق بنك اوروبا العربي ليشكل مظلة مصرفية لعمليات فروعه في القارة الاوروبية.

وقال ان هذه التطورات انعكست بصورة ايجابية على عمليات البنك ونتائجه التشغيلية خلال العام الماضي، وتوقع ان يستمر البنك العربي في تحقيق نجاح مضطرد خلال العام الحالي في ضوء التطورات التي تشهدها مختلف دوائر البنك وفروعه ونتيجة للاستراتيجية التي تنفذها الادارة العليا للبنك العربي.

وأوضح شومان ان البنك العربي ومجموعته المصرفية حصل خلال العام الماضي ومنتصف الشهر الحالي على ثلاث تصنيفات ائتمانية رفيعة المستوى من كبريات مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية، وهي فيتش وموديز وستاندرد آند بورز، مشيراً إلى أن هذه التصنيفات تعطي دفعة الى الامام في عمليات البنك ونشاطاته المحلية والاقليمية والدولية، كما انها سوف تخفض من تكلفة مصادر الاموال لديه.

وأكد ان التطورات المالية والتشغيلية والارباح التي حققها والتصنيفات الائتمانية الدولية وضعت البنك العربي ومجموعته المصرفية في مصاف كبريات البنوك والمصارف العالمية بالنسبة لكافة المعايير.

وفي استعراضه لمؤشرات الاداء حسب ارقام وبيانات الميزانية العمومية قال شومان ان مجموع الموجودات كما هو في نهاية العام 2006 ارتفع إلى 32,5 مليار دولار، ومع اضافة الحسابات النظامية يرتفع مجموع الميزانية الى 46,6 مليار دولار، وهو اعلى مستوى تحققه مجموعة البنك العربي في تاريخها.

وفي جانب المطلوبات وحسابات رأس المال ارتفع مجموع حقوق المساهمين الى 5,9 مليار دولار، بزيادة قدرها مليارا دولار عن العام قبل الماضي وبمعدل نمو قدره 51,5 % .

وقال شومان ان النتائج المتميزة التي حققها البنك العربي انعكست ايجابياً على مؤشرات الاداء للبنك العربي ومجموعته المصرفية حيث بلغ معدل العائد على الموجودات 1,9 % في نهاية العام 2006، مقابل 1,8 % للعام 2005، كما تحسنت كفاءة الاداء (وهي نسبة المصاريف التشغيلية الى مجموع الايرادات) بصورة ملموسة وبلغت 44 % مقابل 47 % لنفس فترتي المقارنة.

وعلى المستوى الداخلي اكد شومان مواصلة البنك التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية والتقنيات الحديثة حيث نفذ البنك العربي سلسلة برامج تدريبية للرواد من الشباب لتطوير مهاراتهم وتوفير فرص عمل جديدة للمبدعين منهم، الى جانب تنفيذ برامج للتدريب المستمر لموظفي البنك في مختلف الدوائر وعلى كافة المستويات الادارية والقيادية.

وجدد السيد شومان حرص الادارة العليا للبنك العربي على الاحتفاظ بنسب سيولة مرتفعة حيث بلغت خلال العام الماضي 48,6 % كما بلغ معدل كفاية رأس المال 23,7 % وهي تفوق متطلبات البنك المركزي الأردني ومتطلبات لجنة بازل الدولية والبالغة 8 % فقط.

وزراء تجارة الدول الكبرى يوافقون على استئناف محادثات التجارة العالمية

■ دافوس (سويسرا) ـ رويترز: قال باسكال لامي المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السبت ان القوى التجارية الكبرى وافقت على استئناف محادثات التجارة العالمية التي علقت قبل ستة اشهر بسبب خلافات شديدة رغم ان جدولا زمنيا لم يتحدد. وقال لامي للصحافيين ان نحو 30 وزير تجارة وافقوا على «العودة الى مفاوضات كاملة في جنيف» في اشارة الى مقر منظمة التجارة العالمية.

وقال بيتر ماندلسون المفوض التجاري للاتحاد الاوروبي لرويترز بعد مناقشات على هامش اعمال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس «اعتقد اننا عدنا للعمل».

ودشنت محادثات منظمة التجارة العالمية فيما يعرف بجولة الدوحة نسبة الى العاصمة القطرية التي استضافت الاجتماع بعد فترة وجيزة من هجمات 11 ايلول (سبتمبر) على الولايات المتحدة في محاولة لمكافحة الفقر في الدول النامية وزيادة تدفقات التجارة والاستثمار.

وعلقت في تموز (يوليو) الماضي وسط خلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا والدول النامية بقيادة البرازيل بشأن اصلاح التجارة الزراعية.

وامتنع لامي عن تحديد موعد لاستئناف المحادثات وقال «لا يمكنني قول متى» ستبدأ. وينظر الى مفاوضات جولة الدوحة على نطاق واسع باعتبارها اضخم اتفاق للتجارة العالمية يجري التفاوض عليه.

والتوصل الى اتفاق سيعني خفضا في التعريفات الجمركية على سلع بدءا من لحم البقر والى السيارات الفارهة بين اعضاء منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 150 دولة وسيساعد في فتح اسواق جديدة في قطاع الخدمات مثل سوقي الاتصالات او التامين.

وسيؤدي ايضا الى تدفق مليارات الدولارات في صورة مساعدات ذات صلة بالتجارة على الدول الفقيرة لتاسيس بنية تحتية لزيادة الصادرات. وقال القادة السياسيون في دافوس يوم الجمعة ان الوقت قد حان كي يقدم الجميع تضحيات من اجل التوصل الى اتفاق.

وقال رئيس الوزراء البريطاني توني بلير لمحطة تلفزيون سي.ان.ان «اعتقد ان الجميع مستعد الان لتقديم تنازلات من اجل تحقيق مكسب اكبر بكثير».

وقال بلير اليوم السبت ان القوى التجارية الكبرى ينظر ان تتوصل على الارجح الى اتفاق للتجارة العالمية خلال الاشهر القلية القادمة لكن الاتفاق ليس مؤكدا. وقال في دافوس «اعتقد انه (الاتفاق) بات الان مرجحا بدرجة اكبر رغم انه ليس من المؤكد باي حال اننا سنتوصل الى اتفاق خلال الاشهر القليلة القادمة. البلدان تتقارب .. هناك ادراك متزايد للعواقب الوخيمة للفشل».

وقال الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا ان اتفاقا سيوضح ان الدول الغنية تريد مساعدة الدول النامية وهو شئ يمكن ان يساعد في تحقيق الاستقرار في بعض المناطق.

وقال يوم الجمعة أمام لجنة تبحث المسألة خلال المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس «انني على قناعة أننا في وقت ما خلال الثلاثة أو أربعة أشهر القادمة سنتوصل الى اتفاق بشأن جولة الدوحة».

وقال سيلسو اموريم وزير الخارجية البرازيلي اليوم السبت ان بلاده مستعدة لان تكون مرنة خلال محادثات التجارة الجديدة اذا اكدت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي «الاشارات» التي ارسلت بشان تجارة السلع الزراعية.

وقال اموريم ان الولايات المتحدة ابدت استعدادا لمناقشة حدود قصوى للدعم المحلي وان الاتحاد الاوروبي قال ان اقتراحا قدمته مجموعة العشرين للدول النامية بشان خفض تعريفات الواردات الزراعية «اساس» ممكن للتفاوض.

وقال للصحافيين بعد اجتماع مع وزراء التجارة في دافوس «نحن قلنا اننا قادرون على التنفيح وان نتسم بالمرونة في ميادين اخرى شريطة تاكيد هذه الاشارات المتعلقة بالزراعة».

وكانت المحادثات علقت في يوليو الماضي بسبب خلافات حادة بشان حجم خفض الدعم الزراعي الامريكي وحجم خفض الاتحاد الاوروبي للتعريفات الجمركية على الواردات الزراعية. ويريد الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة من الدول النامية الكبيرة مثل البرازيل والهند ان تقدم المزيد فيما يتعلق بفتح اسواقها سريعة النمو أمام المنتجات الصناعية والخدمات.

ويقول خبراء ان هناك حاجة لتحقيق انفراجة خلال الاشهر القليلة المقبلة بما يتيح فرصة لقيام المشرعين الامريكيين بتجديد السلطات التفاوضية الممنوحة لادارة بوش التي ينتهي أجلها اول تموز (يوليو) المقبل. وبدون ذلك قد تتعطل المحادثات لسنوات او تنهار.

المركزي العراقي يتدخل للحد من نسبة التضخم

■ بغداد ـ اف ب: اعلن مصدر في البنك المركزي العراقي امس الاحد لوكالة فرانس برس ان البنك يبذل محاولات للحد من معدلات التضخم التي بلغت حوالي 70 % خلال العام الماضي بسبب ارتفاع اسعار المشتقات النفطية عشرة اضعاف.

وكانت الحكومة حددت في موازنتها للعام الماضي معدل تضخم لا يتجاوز 20 ـ 25 % .

وقد سجل مؤشر اسعار الاستهلاك ارتفاعا معدله 70 % بسبب زيادة اسعار المشتقات النفطية والكهرباء اكثر من 80 % . وفي حال استثناء الطاقة، فان المؤشر سيترواح بين 30 و35 % فقط.

وقد ارتفع سعر الوقود على سبيل المثال من 50 دينارا الى 400 دينار بعد ازالة الدعم الحكومي على الوقود بشكل تدريجي (يساوي الدولار حاليا اقل من 1300 دينار).

يذكر ان غالبية المنتجات النفطية الرئيسية مدعومة حكوميا منذ النظام السابق.

وكان وقف الدعم الحكومي احدى توصيات صندوق النقد الدولي الذي يطالب بتطبيق برنامج اصلاحات اقتصادية بحلول سنة 2008 قبل الموافقة على الغاء نسبة 80 % من ديون العراق لدى الدول الدائنة من غير الاعضاء في نادي باريس. وامام هذا التصاعد في الاسعار، اضطر البنك المركزي الى زيادة معدل الفائدة الى 20 % بعد ان كانت 8 % بداية عام 2006.

وسجل اخر تدخل للبنك المركزي في كانون الاول (ديسمبر) 2006.

من جهة اخرى، قام البنك المركزي منذ ثلاثة اشهر بزيادة سعر صرف الدينار بنسبة 20 % وبالتالي اصبح الدولار يساوي 1290 دينارا بعد ان كان 1480 دينارا سابقا.

واعتمدت الحكومة في موازنة العام 2007 معدل صرف يبلغ 1260 دينارا للدولار الواحد.

واكد المصدر ان «هذه الاجراءات لم تظهر نتائجها بعد. ويجب الانتظار ستة اشهر، اي حتى حزيران (يونيو) المقبل، لمعرفة ما اذا كان تاثيرها سلبيا ام ايجابيا على نسبة التضخم».

واقر ان «عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية لا يدفع الناس الى الادخار». وفي الوقت ذاته، احجمت البنوك المحلية عن زيادة سعر الفائدة واستمرت بمنح قروض بفوائد مخفضة، وفقا للمصدر ذاته.

الولايات المتحدة تسعى لاجتذاب السياح الذين تغيرت نظرتهم عنها نحو الأسوأ

واشنطن ـ من روب ليفر:

تطلق الحكومة الامريكية والصناعة السياحية حملة واسعة لاعادة تحسين صورة الولايات المتحدة في نظر الزوار الاجانب بهدف جذب السياح مجددا بعد ان ادت التدابير الامنية الى نفورهم.

وتأتي هذه الحملة في الوقت الذي تضاءلت فيه حصة الولايات المتحدة في السوق العالمية للسفريات.

وقد استقبلت الولايات المتحدة حوالي 49 مليون سائح اجنبي في العام 2005 لتحتل المرتبة الثالثة بعد فرنسا واسبانيا بحسب تقرير اعد بطلب من وزارة السياحة. لكن السياح يختارون اكثر فاكثر وجهات اخرى.

وجاء في دراسة لمكتب السفريات والسياحة التابع لوزارة التجارة «في هذه المرحلة وفيما تتقدم بلدان اخرى في جهودها (...) لجذب الزائرين الاجانب لا تزال الولايات المتحدة تفتقر لاستراتيجية وطنية تمكنها من المنافسة».

ويعتبر مسؤولو الشركات ان التدابير الامنية الجديدة المطبقة منذ اعتداءات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 خلقت عوائق بيروقراطية جديدة مما يعطي الانطباع بان البلاد غير مضيافة.

وقال جيف فريمان مدير «ديسكوفر اميركا بارتنرشيب»، وهي مجموعة رجال اعمال يسعون الى تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم «منذ 11 سبتمبر (ايلول) نعتبر المسافرين الاجانب بمثابة تهديد اكثر من فرصة» ايجابية.

وتستعد المجموعة لتقدم الاسبوع المقبل لائحة بالمشكلات الرئيسية مركزة على التأخير في منح التأشيرات واجراءات الدخول الى الاراضي الامريكية وسمعة الولايات المتحدة في الخارج.

وقال فريمان «ان نظام التأشيرات لدينا متصدع والناس ينتظرون حتى مئة يوم للحصول على تأشيرة».

واضاف «ان الناس يجدون هذه التجربة مريعة (...) ولديهم الانطباع بانهم يعاملون كمجرمين. ان النظام عقيم وعدائي».

وبحسب تقرير نشرته هذه المجموعة مع رابطة صناعة السفر في الولايات المتحدة، فان الحصة الامريكية في السوق العالمية للسياحة (6100 مليار دولار في الاجمال) تراجعت من 7,5 % في العام الفين الى 6,1 % في 2006، اي بانخفاض 20 % .

وقد جنى قطاع السفر والسياحة 650 مليار دولار كنشاط اقتصادي في العام 2006 بحسب التقديرات.

لكن انخفاض حصة السوق تعني 58 مليون زائر اقل وخسارة 194 الف وظيفة و94 مليار دولار كربح فائت واقل بـ15,6 مليار من الضرائب للولايات المتحدة.

ويؤكد ريك ويبستر نائب الرئيس للشؤون الحكومية في رابطة صناعة السفر على وجوب الاخذ بالاعتبار الشعور بعدم الترحيب في الولايات.

وقال «ان الغالبية الواسعة من المسافرين الذين يصلون من الخارج ستستقبل بشكل لائق وفعال لكن هناك بعض الاستثناءات. ان الشعور هو في الواقع اسوأ من الحقيقة لكنكم لا تستطيعون اقناع امرؤ سمع قصصا مريعة».

واعلنت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ووزير الامن الداخلي مايكل شرتوف مطلع كانون الثاني (يناير(برنامجا يدعو الى «تأمين حدودنا وفتح ابوابنا».

واضافا في بيان مشترك «ان الولايات المتحدة بلد ضيافة يشجع مواطني العالم اجمع على المجيء للزيارة والدراسة والعمل».

وقالا ايضا «سنتأكد من ان تجربة المسافرين تعكس روح الضيافة هذه (...) مع التأكد بان وطننا في امان».

واستطرد ويبستر «نتفهم ضباط الجمارك الذين يتوجب عليهم القيام بعملهم لحماية الحدود»، «لكننا نعتقد ايضا ان بامكانهم ان يكونوا اكثر لياقة ومهنية، وربما حتى ان يرحبوا بالمسافر قائلين (اهلا وسهلا بك في امريكا)».